جهود مكثفة من وزارة العدل ضمن مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء

ضمن إطار تخفيف الأعباء القضائية على المحاكم العامة من خلال نقل العديد من اختصاصاتها وإسنادها إلى محاكم مستقلة، افتتح وزير العدل مؤخراً الدكتور محمد العيسى في مدينة الرياض منظومة المحاكم المتخصصة والتي بدأت بانطلاق محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم التنفيذ تتلوها المحاكم التجارية والعمالية.

هذا ما أكده الوزير خلال كلمة ألقاها بمناسبة الافتتاح جاء فيها «إنَّ بدءَ العمل في هذه المحاكم يمثل نقطةَ تحول كبيرة في تفعيل النظام القضائي الحديث على إثر صدور نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، ومن ثم استكمال الاستعدادات البشرية والإجرائية والإدارية في إطار الدعم الكبير الذي يتلقاه جهاز العدالة من مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء»، لافتاً إلى أن تلك الخطوة ستؤدي إلى تحقيق المزيد من قرب مواعيد الجلسات وسرعة إنهاءِ القضايا، فضلاً عن تركيز النظر القضائي في تخصص واحد.

مؤكداً على أن محكمة الأحوال الشخصية في الرياض بدأت فعلياً بتنفيذ خطة قضايا الجلسة الواحدة إلا ما يتطلب النظر القضائي المزيد من فحصه واستطلاعه، وأن هذه الفكرة سيتم تعميمها على بقية المحاكم تباعاً.

من جهته، قال عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء الشيخ محمد أمين مرداد، أن محاكم ودوائر الأحوال الشخصية ستشمل كافة الدوائر الإنهائية ما عدا إنهاءات الاستحكامات، والتي ستظل تحت ولاية المحاكم العامة، مشيراً إلى أن اللجنة المكلفة بتطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء عقدت بمقر المجلس الأعلى للقضاء اجتماعاً بحضور أعضاء اللجنة للإشراف المباشر على هذه الخطوة، وأضاف بأنه سيتبع تدشين محاكم ودوائر الأحوال الشخصية إطلاق المحاكم التجارية، والتي ستمارس مهامها بعد ٤ أشهر وسيتم على ضوئها نقل قضايا وقضاة ومنسوبي الدوائر التجارية في ديوان المظالم إلى تلك المحاكم، حيث يجري حالياً استكمال التجهيزات اللازمة بعد الانتهاء من تدريب القضاة من خلال دورات مكثفة، على أعمال ومهام القضاء المتخصص، وسيعقب تدشين المحاكم التجارية إطلاق المحكمة العمالية، وذلك بعد قيام اللجنة المختصة بدراسة توفير العدد اللازم من القضاة وآلية تدريبهم والموظفين والمباني والاحتياجات اللازمة وفق الإحصائية التي زودت وزارة العمل بها وزارة العدل.

الجدير ذكره أن وزارة العدل أوضحت أن العمل في المحاكم العمالية سينطلق في ١٤٣٧/١/١٢هـ، مبينة أنه سيتم إنشاء ٥ محاكم عمالية في كل من الرياض، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة والشرقية تضم ٣٢ دائرة قضائية، إضافة لـ٣٤ دائرة عمالية في بقية المحاكم العامة بالمملكة.

وأوضح لـ«صحيفة عكاظ» المتحدث الرسمي للوزارة فهد بن عبدالله البكران، أن جميع القضاة سيتم تأهيلهم وتدريبهم للتعامل مع جميع القضايا العمالية والتجارية، مشيراً إلى أنهم سيخضعون للعديد من الدورات والبرامج المتخصصة، لافتاً إلى أن المحاكم العمالية ستختص بالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق، إصابات العمل والتعويض عنها، المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، وستشمل أيضاً الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، شكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من جهاز مختص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما تختص بالمنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل وتشمل عمال الحكومة والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الإجتماعية دون إخلال باختصاصات المحاكم وديوان المظالم، لافتاً إلى أن اختصاص المحاكم العمالية جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار، الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية، المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات، جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية ودون إخلال باختصاص ديوان المظالم، دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم والمنازعات التجارية الأخرى.